مجلة المجمع العلمي

التعليم العالي في العراق
ومتطلبات النهوض

الدكتور داخل حسن جريو
عضو المجمع العلمي العراقي

الملخص

يواجه التعليم العالي في العراق في الوقت الحاضر مشاكل كثيرة، بسبب الإضطراب الأمني الذي تعيشه بلادنا منذ شهر نيسان من العام ٢٠٠٣م، بحيث أصبحت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عاجزة عن أداء وظائفها على الوجه المطلوب، الأمر الذي يستلزم التصدي لهذه المشاكل بكل قوة، كي ينهض التعليم ويسترد حيويته لأداء وظيفته العلمية والتربوية، وتأمين حاجات البلاد من الملاكات العلمية. تتناول هذه الدراسة بعض سبل النهوض بالتعليم العالي.

النهوض بالجامعات

لابد من وقفة علمية وموضوعية جادة لتقويم أحوال جامعات العراق ومؤسساته التعليمية، وإعادتها إلى سابق عزها ومجدها ورصانتها العلمية التي شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء. ولا عجب بذلك فالنظام التعليمي في العراق عريق جدا يمتد تاريخه الحديث إلى قرن من الزمان عندما افتتحت مدرسة الحقوق في العام ١٩٠٨، وتاريخه العربي الاسلامي يمتد قرونا عندما أسست الجامعة المستنصرية

والجامعة النظامية ببغداد في العصر العباسي. وتاريخه القديم يمتد إلى فجر التاريخ ، فالعراق كما هو معروف مهد الحضارة الانسانية الـذي علم البشرية الكتابة أول مرة في مدينة الوركاء في جنوب العراق، فلا يصح أبدا أن تتدهور جامعاته بهذا الشكل من دون أن يحرك أحد ساكنا لتخليص الجامعات من هذا التردي المريع.

ولكي لا تتفاقم الأمور أكثر وتزداد الشؤون الجامعية سوءا وتعقيدا، بعد أن فقدت الجامعات هيبتها وقدسيتها، وأصبحت مجرد هياكل خاوية وخالية من أي مضمون علمي وتربوي رصـين، وعـاجزة عـن أداء مهامها العلمية والتربوية وخدمة المجتمع، ولأجل تأمين تواصل أجيال أمتنا العلمي والحضاري، وتأمين حقها المشروع بإمتلاك ناصية العلـم والمعرفة، لابد والحالة هذه من وقفة صريحة وجريئة للتصدي الحـازم لإيقاف حالة تداعي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك بتهيئة كل أسباب الأمن والأمان لمنتسبيها، وتوفير جميع مستلزمات التعليم البشرية والمادية من منطلق أن بناء الانسان المتعلم غاية ووسيلة لتحقيق الرقي والتقدم، إذ لا يمكن لأية أمة أن تنهض وتزدهر حضارتها ما لم يزدهر التعليم العالي إزدهارا حقيقيا.

تتناول هذه الدراسة في البنود اللاحقة أهم متطلبات النهوض بالتعليم العالي في العراق.

إصلاح الإدارة الجامعية

تسعى الادارة الجامعية عادة إلى تحقيق وظيفة الجامعـة المتمثلـة بإعداد الملاكات العلمية التي يحتاجها المجتمع وخلـق البيئـة العلميـة لإجراء البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات وخدمة المجتمع. ولكي

تحقق الجامعة وظيفتها العلمية والتربوية على أفضل وجه لابد من اختيار أكفأ العناصر العلمية المشهود لها بالتفوق العلمي وحسن الأداء والسمعة التربوية الممتازة لتبوؤ المواقع الإدارية الجامعية، وبذلك نؤمن إزدهار التعليم العالي إزدهارا حقيقيا الذي هو ركن أساسي من أركان نهضة العراق، ولاختيار القادة الجامعيين شروط عديدة أهمها الكفاءة والتميز العلمي، بعضهم يتم تعيينهم على وفق شروط ومواصفات محددة لمدد معينة كأن تكون مدة أربع سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة ، أو ربما غير قابلة للتمديد، أو أن يكون تعيينهم مددا غير محددة، وبعضهم يتم انتخابهم بطريقة أو بأخرى على وفق شروط ومواصفات معينة بالنسبة للشخص المنتخب، وكذلك للأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب، كأن تحدد مدة خدمتهم ومراتبهم العلمية ومواقعهم الإدارية السابقة. على سبيل المثال قد ينتخب مجلس الجامعة أحد أعضائه رئيسا للجامعة، وقد ينتخب مجلس الكلية أحد أعضائه عميدا للكلية، وينتخب مجلس القسم أحد أعضائه رئيسا للقسم وهكذا، وبذلك يتحقق مبدأ القدم العلمي والوظيفي في تسلم المواقع القيادية في الإدارة الجامعية. وقد تتخذ الانتخابات صيغا وشروطا أخرى كأن ينتخب أعضاء مجلس الجامعة ومن هم بدرجة أستاذ في الجامعة رئيس الجامعة، وينتخب مجلس الكلية ومن هم بدرجة أستاذ أو أستاذ مساعد في الكلية عميد الكلية وهكذا.

ولابد من القول أن هناك مؤيدين ومعارضين لكل من طريقتي الاختيار بالتعيين أو بالانتخاب ولكل منهم أسبابه ودوافعه. وأيا كان اسلوب إختيار القادة الجامعيين لابد من أن تتسم الادارة الجامعية بسمات معينة نذكر هنا بعض هذه السمات:

١. الايمان المطلق بحق كل أفراد الشعب بالتعليم على وفق فرص متكافئة ومتاحة للجميع على أساس التنافس العلمي والموضوعي.
٢. إمتلاك رؤية علمية وتربوية وأهداف واضحة ومحددة للجامعة وتقدير أهمية العلم حق قدره في بناء الامة.
٣. الاعتماد على التخطيط العلمي وتحديد أولويات العمل وتنشيط دور مجالس الجامعات ومجالس الكليات ومجالس الأقسام في الجوانب التخطيطية ورسم السياسة العامة في إطار السياسة التعليمية والتربوية للقطر، على أن يتولى القادة الجامعيون كل من موقعه تنفيذ خطط الجا ـة وبرامجها بالاستفادة القصوى من قدرات جميع المنتسبين إليها.
٤. الاعتماد على مبدأ الحوار الديمقراطي وتعرف وجهات نظر المنتسبين إلى الجامعة في مختلف شؤون العمل وتقبل النقد البناء الهادف لتطوير الجامعة.
٥. بناء منظومة عمل متكاملة بدءا من القسم العلمي مرورا بالكلية وإنتهاء بالجامعة لتأمين انسيابية عمل جيدة وخلق نظام مؤسسي تسوده القيم والمبادىء الجامعية السليمة التي تحدد سير العمل وإتجاهاته وإرتباط الأفراد والجماعات وتحديد مسؤولياتهم بعيدا عن الأهواء والأمزجة الشخصية، وأن يكون الولاء المطلق للجامعة كمؤسسة وليس لشخوص معينة كأفراد بصرف النظر عن أهمية أي منهم، ولابد من أن تسعى الادارة الجامعية إلى توسيع قاعدة المسؤولية كلما أمكن ذلك وعدم حصرها في عدد محدود من الأشخاص مما يتطلب البحث المستمر عن الكفايات العلمية وتطويرها لتكون قيادات بديلة عند الحاجة بلا عناء يذكر.

٦. لابد من أن تسعى الإدارة الجامعية إلى تبسيط الإجراءات وإتباع الاسلوب الديمقراطي بإتخاذ القرارات وفسح المجال أمام جميع العاملين لإظهار قدراتهم ومواهبهم وإبداعاتهم في العمل والإعتماد على مبدأ الثواب والعقاب بصورة عادلة بهدف الإرتقاء بكفاية الأداء لمصلحة تقدم الجامعة ورقيها.

٧. تستمد الإدارة الجامعية الناجحة قوتها من قوة المنتسبين إليها وتماسكها وإنسجامها نتيجة حيويتها وتفاعلها وتآلفها معهم خدمة للمصلحة العامة لذا يجب أن تسعى الادارة إلى توطيد العلاقات الانسانية فيما بينهم والعمل بر ح الفريق الواحد.

٨. استخدام الزمن استخداما حضاريا لمصلحة تقدم الجامعة ذلك إن إضاعة دقيقة من العمل إضاعة لفرصة من التقدم.

٩. الاستخدام المنظم والمبرمج لإمكانات الجامعة على أفضل وجه والعمل بكل الوسائل على تدبير موارد إضافية تعين الجامعة في أداء مهماتها وذلك من خلال الأنشطة والفعاليات الاستشارية لحساب الغير أو عمليات إنتاجية بأستغلال حقول الجامعة ومعاملها أو توظيف نتائج بحوث أو دراسات تطبيقية بالتعاقد مع دوائر ومؤسسات أخرى أو ماشابه ذلك.

١٠. مواكبة التطور العلمي في مجال التخصص العام والتخصص الدقيق ورصد حركة تطور الجامعات في البلدان المتقدمة بهدف الاستفادة من تجاربها لمصلحة تقدم الجامعة ورقيها وأداء مهماتها العلمية والتربوية.

١١. لابد من أن تتسم الإدارة الجامعية بالجرأة والشجاعة والصراحة والوضوح والإقدام وعدم التردد بإتخاذ القرارات والقدرة على إختيار

البدائل المناسبة ومعالجة الإنحرافات في سير العمل بموضوعية لتحقيق أهداف الجامعة، وكذلك القدرة على إختيار البدائل المناسبة ومعالجة الانحرافات في سير العمل بموضوعية لتحقيق أهداف الجامعة، وكذلك القدرة على إستثمار جميع الإمكانات المتاحة وخلق الفرص المناسبة لتنفيذ سياسة الجامعة.

١٢. ولأجل أن تتخذ الادراة الجامعية قراراتها بصورة أدق لابد من أن تكون ملمة بشوؤن الجامعة تفصيلا. ولهذا الغرض لابد من أن تتوافر لها قاعدة معلومات رصينة وشبكة اتصالات متطورة وأن تعتمد على آخر مبتكرات الادارة الحديثة ووسائلها.

١٣. وفوق هذا وذاك لابد من أن تسود الجامعة قيم وتقاليد وأعراف جامعية سليمة تستمد جذورها من قيم السماء وفي مقدمتها مبادئ الدين الاسلامي الحنيف والارث الحضاري للأمة العربية المجيدة وأن تؤمن قيادتها إيمانا مطلقا بحق العراق بإختياراته الحرة في العيش الكريم لشعبه وفي وطنه آمنا مطمئنا على مستقبله وسيادته المطلقة في وطنه الواحد الموحد.

متطلبات التعليم العالي الأساسية

شهد التعليم العالي منذ عقد السبعينيات من القرن المنصرم تطورا كبيرا، إذ أصبح التعليم بأنواعه حقا مشاعا لجميع المواطنين، وامتدت رقعته إلى جميع أرجاء القطر. وقد استلزم هذا التوسع إيجاد صيغ وآليات لتقويم العملية التعليمية وضمان رصانتها العلمية لتأمين تخريج ملاكات علمية طبقا لمتطلبات الشهادة الجامعية في كل تخصص بحيث لا تقل عن مثيلاتها في أرقى دول العالم في جميع الظروف والأحوال.

ومن هذه الآليات إستحداث مركز بـديوان وزارة التعلـيم العـالي والبحث العلمي في عقد الثمانينيات، بإسم مركز الإشـراف والتقـويم الجامعي، فضلا عن إستقدام أساتذة زائرين من جامعات عربية وأجنبية للمشاركة في تقويم العملية التعليمية في الجامعـات، وكـذلك إجـراء امتحانات موحدة بين بعض الجامعات المستحدثة وبعـض الجامعـات القديمة تحت إشراف وزارة التعليم العالي للوقوف على حقيقة مستوياتها العلمية، وكذلك إجراء إمتحانات نهائية مركزية موحدة لجميع الجامعات في جميع التخصصات، بنسبة ١٠% من المواد الدراسـية التـي يـتم إختيارها عشوائيا، ومن دون إعلان مسبق.

وقد أثبتت الوقائع جودة وكفاءة أداء خريجي الجامعـات العراقيـة بتنفيذ مشاريع القطر التنموية الكبرى، وإعادة بنـاء قاعدتـه العلميـة والتقنية على الرغم من ظروف الحصار الظالم الـذي فـرض علـى العراق سنين طويلة بلا وجه حق. إلى الحد الـذي أذهـل الأصـدقاء وأرهب الأعداء ، مما دفعهم إلى إفتعال الحجج والذرائع لتحطيم البنيـة العلمية والتقنية لقطرنا تحت هذه الذريعة أو تلك، ومحـاولات وقـف نهوضه الحضاري.

وعلى الرغم مما لحق بهذا التعليم من أضرار فادحة مـن جـراء الحروب والحصار الظالم وبروز بعض حالات شاذة هنا أو هنـاك، إلا أن منظومة التعليم الجامعي بمجملها بقيت سليمة وتعمل بكفاءة عاليـة طوال الفترة المنصرمة، بفضل تظافر الجهود الخيرة للمنتسبين إليهـا وفي مقدمتهم أعضاء الهيئة التدريسية. والتأكيد هذه الحقيقـة يكفـي أن نشير هنا إلى استقطاب جامعاتنا لجموع الطلبة العرب للدراسة فيها قبل الغزو الامريكي لبلادنا، واستقطاب سوق العمـل العربيـة والعالميـة

لخريجيها، فضلا عن تفوق خريجي جامعتنا بالدراسة في الجامعات العربية والأجنبية في الكثير من المناسبات.

من أجل النهوض والارتقاء بالمستوى العلمي للجامعات إلى أعلى المستويات، لضمان نوعية الخريج طبقا لمتطلبات الشهادة الجامعية في أرقى الجامعات وأكثرها تقدما ورصانة، لابد من بذل الجهود الحثيثة بجميع الوسائل الممكنة لتحقيق متطلبات التعليم الأساسية المتمثلة بالآتي:

١- توفير القاعات الدراسية بالكمية والنوعية المطلوبة للتعليم الجامعي وتزويدها بوسائل التعليم الحديثة .

٢- توفير المختبرات العلمية والمشاغل وتزويدها بالأجهزة العلمية الحديثة والمتطورة.

٣- توفير الفنيين والملاكات الوسطية المطلوبة لتشغيل الأجهزة العلمية وإدامتها وتصليحها بشكل يناسب أعداد الطلبة والتدريسيين.

٤- توفير الملاكات الإدارية ذات الكفاءة للعملية التعليمية الجامعية .

٥- توفير الكتب الدراسية الحديثة وتطوير الخدمات المكتبية للطلبة والتدريسيين.

٦- توفير وسائل الراحة للطلبة من نواد طلابية وأماكن راحة بشكل يخلق حياة جامعية جميلة .

٧- التطوير المستمر لقدرات أعضاء الهيئة التدريسية عن طريق الدورات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات والاستفادة من تجارب الآخرين من خلال الحوار والنقاش وتبادل الآراء واطلاعهم على طرائق التدريس الحديثة وتقنيات التعليم وأساليب التتبع والاستقراء والابتعاد عن أساليب الاملاء والتلقين لبناء شخصية الطالب المتكاملة علما وخلقا.

٨- التطوير المستمر للمناهج الدراسية بحيث تواكب روح العصر وحركة العلوم والتقنية وتلبي حاجات القطر في مراحل تطوره المختلفة.

٩- القياس والتقويم المستمر للعملية التعليمية بهدف تحسين هذه العملية ورفع كفاءة أداء التدريسيين التعليمية ورفع كفاءة أداء الطالب وتطوير الاختبارات والامتحانات وأساليب التقويم الأخرى كمؤشرات على زيادة استيعاب الطالب للمواد العلمية .

١٠- العمل المستمر على ربط النظرية بالتطبيق وتعرف مشكلات العمل من خلال معايشة الطلبة والتدريسيين لهذه المشكلات وذلك من خلال برامج التدريب التي تعد لهذا الغرض.

١١- تقوية العلاقات والروابط بين الجامعات وحقل العمل ومتابعة أداء الخريجين في الدوائر والمؤسسات والوقوف على ملاحظاتها بشأن هذا الاداء للاستفادة منها في إعداد المناهج والبرامج الدراسية لضمان نوعية خريج أفضل.

١٢- الرصد المستمر لحركة العلوم والتقنية ومستجداتها والاعتماد على وسائل التربية الحديثة وتقنياتها المتطورة .

١٣- إيلاء البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي الاهتمام اللازم لذلك.

١٤- خلق بيئة جامعية سليمة ر ـيخ قيم وتقاليد جامعية رصينة تقوم على أساس المودة والاحترام بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.

١٥- وضع نظام خاص بالحوافز للموهوبين والمبدعين من الطلبة .

١٦- ربط المكتبات الجامعية بشبكة معلومات وطنية من جهة، وربط هذه الشبكة بشبكات المعلومات العربية والعالمية لتزويد الباحثين ما يحتاجون إليه من معلومات لانجاز بحوثهم .

١٧- إبراز مكانة العلم والعلماء في المجتمع. إن ذلك يتطلب رعاية العلماء والمبدعين وتوفير كل وسائل الراحة والعيش الكريم لهم كي ينصرفوا تماما إلى الأعمال المبدعة والخلاقة ورفد المجتمع بكل ما هو جديد ومتطور .

١٨- تنمية روح العمل لدى الشباب والتسلح بسلاح العلم والمعرفة وإدراك أن عالم اليوم ، عالم العلم وآفاقه الرحبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذلك أن القوة في عصرنا الراهن ترتبط بمصادر الثروة البشرية أكثر من إرتباطها بمصادر الثروة الطبيعية .

معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي

تهدف مؤسسات التعليم العالي بأنواعها المختلفة إلى إعداد ملاكات بمختلف التخصصات العلمية على وفق حاجة السوق ، فهي بذلك تحتاج إلى الاعتماد من قبل مؤسسات مهنية متخصصة في ضبط الجودة النوعية، وتتمتع هذه المؤسسات المهنية باستقلالية عالية، وتعمل على وفق معايير ضبط الجودة. وهذا يتطلب إستحداث هيئة مستقلة بإسم هيئة الإعتماد الوطنية، تضم الهيئة كبار العلماء والتربويين في التخصصات المختلفة، لفحص جودة مخرجات المؤسسات التعليمية وتقادة أداء هذه المؤسسات.

ندرج في أدناه أبرز معايير الاعتماد التي ينبغي الأخذ بها:

١. أن يكون للجامعة أهداف تعليمية واضحة .
٢. أن تقوم الجامعة بوضع خطط علمية قصيرة المدى وطويلة المدى، وعلى أن تقوم بتقييم فاعلية هذه الخطط لتحقيق الأهداف المرجوة منها وتصحيح أية انحرافات عند تطبيقها.
٣. أن يتولى إدارة الجامعة جهاز إداري سريع الاستجابة لتلبية احتياجات الكلية.
٤. أن تعتمد الجامعة نظما وبرامج ومناهج دراسية حديثة تستجيب لحاجات مجتمعاتها بكفاءة عالية وتكاليف اقتصادية مناسبة.
٥. أن يتم اختيار أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الخبرة والاختصاص والمؤهلات العلمية العالية.
٦. أن تقوم الجامعة بتوفير البيئة العلمية التي تعزز التطور الفكري والإبداعي لطلابها .
٧. أن توفر الجامعة مصادر المعلومات العلمية والتقنية الحديثة وفحصها بصورة مستمرة للتأكد من حداثتها ومواكبتها للتطورات العلمية في مختلف صنوف المعرفة.
٨. أن تكون المصادر المالية كافية لتحقيق الأهداف التعليمية على وفق خطط الجامعة وبرامجها.
٩. أن تحتوي الجامعة على قاعات دراسية ومختبرات ومشاغل ومكتبة مزودة بجميع المستلزمات الحديثة من وسائل تعليمية وأجهزة ومعدات وكتب ودوريات علمية، فضلا عن وسائل الترفيه والراحة للطلبة وعموم منتسبي الجامعة.

١٠. أن يكون للجامعة جهاز إعلام مناسب للتعريف بأنشطتها وفعالياتها العلمية والتربوية، والتواصل مع قطاعات المجتمع المختلفة.

١١. أن تسعى الجامعة لبناء تقاليد تعليمية ذات مضامين ومعايير أخلاقية عالية جدا.

١٢. أن تعتمد الجامعة معايير ضبط الجودة والنوعية ومعايير الاعتماد المهني، وفحص أداء كلياتها وأقسامها العلمية ومراكزها البحثية بصورة دورية منتظمة.

ويمكن الإسترشاد بالمعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بمعايير ابت ABET المعتمدة في دول كثيرة، عند وضع معايير إعتماد وطنية، والتي أبرزها الآتي:

المعيار الأول: أهداف البرنامج الدراسي

يجب أن يتضمن البرنامج الدراسي الآتي :

أ – أهداف دراسية معلنة.

ب – أن تكون الأهداف موثقة، يمكن الرجوع إليها وتحديثها كلما دعت الحاجة ذلك .

ج – مناهج دراسية لتحقيق أهداف البرنامج .

المعيار الثاني: مخرجات البرنامج

يجب أن يتضمن البرنامج الدراسي لائحة تصنف بوضوح المعارف والمهارات التي ينبغي أن يتعلمها الطالب بحيث يكون قادرا على الآتي:

أ – إمتلاك المعرفة والمهارة والخبرة بالتعامل مع الأجهزة والمعدات والآلات الحديثة في مجال تخصصه.

ب – القدرة على الاستفادة من العلوم في مجال تخصصه.

ج – القدرة على إجراء التجارب العملية وتحليل بياناتها والاستفادة من نتائجها في حل المعضلات التقنية.

د – القدرة على الابداع في تصاميم المنظومات التقنية.

و – القدرة على العمل الجماعي.

هـ – القدرة على تشخيص المعضلات العلمية والتقنية وتحليلها وحلها.

ز – القدرة على التواصل مع الآخرين بفاعلية.

ح – القدرة على التعلم الذاتي.

ط – القدرة على فهم أخلاق المهنة ومسؤولياتها الاجتماعية.

ي – احترام التنوع الحضاري والثقافي للشعوب.

ك – الالتزام بتحسين المنتجات والعمليات والسعي لتخفيض تكاليفها.

المعيار الثالث: المراجعة والتقويم

يجب مراجعة البرامج الدراسية بصورة مستمرة وذلك بفحص كفاءة الخريجين في حقل العمل، ومدى مواكبتها للتطورات العلمية والعمل على تحديثها .

المعيار الرابع: خصائص البرنامج

تتضمن خصائص البرنامج الآتي :

أ – تحديد متطلبات المنهج الدراسي من العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية والتخصص الدقيق .

ب – تحديد عدد الوحدات الدراسية اللازمة للتخرج .

ج – تحديد الساعات النظرية والعملية وساعات التمارين والمناقشة.

المعيار الخامس: هيئة التدريس

أ – يجب فحص مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم العلمية والمهنية والصناعية.

ب – العمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

ج – أن تكون أعداد هيئة التدريس كافية لتدريس جميع المواد الدراسية، وقادرة على تطوير البرامج الدراسية وتحديثها .

المعيار السادس: المستلزمات المادية

أ – قاعات دراسية مناسبة ومختبرات علمية مزودة بالأجهزة والمعدات الحديثة.

ب – أجهزة ومعدات ذات مواصفات مناسبة لمثيلاتها في حقل العمل.

ج – حواسيب ومنظومات معلومات حديثة.

د – الارتباط بشبكة المعلومات (الإنترنت).

المعيار السابع : الإدارة والإسناد الخارجي

أ – إدارة الأفراد .

ب – شؤون الطلبة ويتضمن ذلك آليات قبول الطلبة وسبل توجيههم.

ج – الشؤون المالية.

د – متابعة الخريجين.

المعيار الثامن: معايير التخصص

يتطلب أن يحقق البرنامج الدراسي المتطلبات الخاصة بالمهنة التي يعد الطالب لمزاولتها بعد تخرجه.

السيطرة النوعية وضبط الجودة

ازداد إهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإجراءات السيطرة النوعية لضبط جودة خريجيها لتحسين فرص منافستهم مع خريجي الجامعات الأخرى في سوق العمل، ولاسيما أن هذه السوق تشهد أزمة بطالة خريجي الجامعات في الكثير من البلدان.

يعد التقويم والقياس أحد أهم وسائل فحص كفاءة العملية التعليمية وبيان جودة مخرجاتها، وهو أسلوب تعتمده الجامعات في الكثير من دول العالم المختلفة. ويتخذ التقويم والقياس أساليب ووسائل متعددة بحسب أهمية الموضوع المراد فحصه من جهة، وبحسب الإمكانات المتاحة لتنفيذه من جهة أخرى. يمكن ضبط المستوى العلمي للطلبة وقياس كفاءة الاداء بصورة موضوعية عبر وسائل وطرائق متعددة، ندرج فيما يأتي أبرزها وأكثرها ملاءمة لظروف جامعاتنا:

١- تشكيل لجان امتحانية من ذوي الخبرة والاختصاص في كل قسم علمي لوضع الأسئلة الامتحانية في كل مادة دراسية من قبل مجالس الأقسام العلمية وتحت إشراف عمادات الكليات، على أن يراعى بتشكيل هذه اللجان مشاركة تدريسيين من كليات أو جامعات أخرى.

٢- حصر تصحيح الدفاتر الامتحانية داخل الحرم الجامعي بعد توفير الأجواء المناسبة لها وصرف أجور مناسبة، على أن تشكل لجان لذلك من التدريسيين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة، وأن لا يصحح التدريسي أكثر من سؤال واحد إلا عند الضرورة القصوى وأن يتم التصحيح طبقاً لأجوبة نموذجية معدة لهذ الغرض.

٣- فحص عينات عشوائية من الأسئلة الامتحانية لبيان مدى عمقها وشموليتها ورصانتها ومدى إستيفائها متطلبات الشهادة الجامعية طبقا للمناهج الدراسية المقررة.

٤- فحص عينات عشوائية من الدفاتر الامتحانية للتأكد من عدالة تصحيحها وصحته وموضوعيته.

٥- يمكن إجراء امتحانات مشتركة في بعض المواد الدراسية المختارة لا على التعيين في عدد من التخصصات العلمية المختارة في جميع الجامعات، على أن يتم الاعتماد على نمط معين من الأسئلة التي تفحص قدرات الطالب العلمية أكثر من حفظه مفردات منهج دراسي لجامعة معينة للوقوف على المستوى العلمي في هذه الجامعات بين الحين والآخر، أو كلما دعت الضرورة لذلك.

٦- تحليل النتائج الامتحانية بنهاية كل عام دراسي لتحديد أسباب الاخفاق في بعض الامتحانات بهدف تجاوزها وأسباب النجاح والتفوق بهدف تعميمها ويفضل عقد مؤتمرات تقويمية لهذا الغرض في جميع الكليات .

وبذلك نكون قد ضمنا لجامعاتنا أعلى درجات الرصانة العلمية والحفاظ على استقلاليتها العلمية لتقف على قدم المساواة مع أرقى جامعات العالم والاندفاع أكثر فأكثر في مجالات الابداع العلمي المختلفة وعدم حصرها في قوالب جامدة تحد من زخم هذا الإندفاع المتزايد عاما بعد آخر.

التوصيـــات

لكي ينهض التعليم العالي في العراق ويزدهر إزدهـــارا حقيقيـــا، نوصي بالآتي:

١- إخراج التعليم العالي من دائرة المحاصصة السياسية أو الدينيـــة أو القومية، وذلك بإستحداث مجلس أعلى للتعليم العـــالي بـــدلا مـــن وزارة التعليم العالي. ينظم عمل المجلس بقانون خاص به، يحـــدد صلاحياته ومهامه فيما يتعلق برسم سياسات التعليم العالي، وتحديد سبل تنفيذها لضمان وحدة الأهداف. يرأس المجلس أستاذ جـــامعي مرموق من ذوي الخبرة والإختصاص، وتحدد درجتـــه الوظيفيـــة بدرجة وزير، ويضم المجلس بعضويته جميع رؤوساء الجامعـــات العراقية، وعدد من كبار الأساتذة الجامعيين.

٢- إستحداث مجلس للبحث العلمي، ينظم عمله بقانون لرسم السياسات والخطط البحثية في العراق. يرأس المجلس أحد كبـــار علمـــــاء العراق المعروفين في مجال البحوث العلمية المتميزة، ويضم فـــي عضويته عـــددا مناسبا من علماء العراق في جميع فروع المعرفة العلمية والتقنية.

٣- إستحداث مجلس أعلى للعلوم والتقانة، ينظم عمله بقـــانون لرســـم السياسات العلميـــة في مجالات نقل التقانات المتقدمة وتوطينهـــا، والعمل على إدخالها إلى العراق للإفـــادة منها في خطـــط التنميـــة الشاملة للبلاد. يرأس المجلس أحد كبار علمـــاء العراق المشهود له بالتميز العلمي، وتحدد درجته الوظيفيـــة بدرجـــة وزيـــر. يـــضم المجلس بعضويته عددا مناسبا من العلماء والتقنيين المشهود لهم بالتميز العلمي والتقني.

٤- إستحداث مجلس أعلى للتعليم التقني، ينظم عمله بقانون لرسم السياسات التقنية اللازمة لإعداد الملاكات التقنية في التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة. يرأس المجلس أحد كبار الشخصيات العلمية ذات الإهتمام الواسع والخبرة بشؤون التعليم التقني وتحدد درجته الوظيفية بدرجة وزير، وعضوية عدد مناسب من الشخصيات العلمية المهتمة بشؤون التعليم التقني من داخل الوسط التعليمي أو من خارجه.

٥- إستحداث مجلس إعتماد وطني ينظم عمله بقانون خاص، يتضمن شروط ومعايير إستحداث مؤسسات التعليم العالي المختلفة الحكومية والخاصة في جميع التخصصات العلمية ولمختلف المستويات، والقيام بتدقيق مدى توافر هذه الشروط في الكليات والجامعات. يرأس المجلس أحد كبار الأساتذة الجامعيين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والموضوعية والتميز العلمي وتحدد درجته الوظيفية بدرجة وزير، وعضوية عدد مناسب من الخبراء في شؤون التعليم العالي.

٦- إيلاء المجمع العلمي رعاية خاصة، بوصفه أعلى مرجعية علمية وفكرية في العراق.

٧- إعادة نظر جادة وشاملة بجميع الأشخاص شاغلي الوظائف الجامعية القيادية بدءا برؤساء الأقسام العلمية وإنتهاءا برؤساء الجامعات، للتأكد من أهليتهم العلمية والتربوية والإدارية لإشغال هذه المواقع.

٨- إعادة النظر في جميع الأقسام العلمية والكليات والمراكز البحثية، للتأكد من جدواها العلمية، ومدى توافر شروط إستحداثها، وتوافر متطلباتها البشرية والمادية.

٩- إعادة النظر بجميع برامج الدراسات العليا، ولاسيما برامج دراسات الدكتوراه ، للتأكد من مدى إستيفائها شروط الرصانة العلمية.

١٠- إيقاف جميع برامج الدراسات المسائية في الوقت الحاضر، نظرا لعدم توفر الشروط الموضوعية لإستمرارها.

١١- إطلاق برنامج وطني واسع للبعثات الدراسية لسد النقص الهائل بأعداد هيئات التدريسية في جميع الجامعات وفي جميع التخصصات.

١٢- إصدار قانون لرعاية العلماء والمبدعين والمفكرين.

١٣- العمل على تهيئة كل أسباب العيش الكريم لعلماء العراق ومفكريه ومبدعيه وأساتذة الجامعات.

١٤- التواصل مع علماء العراق المغتربين في أرجاء العالم المختلفة للإفادة من خبراتهم الواسعة في مجالات تخصصاتهم المختلفة.

١٥- إبراز مكانة العلم والعلماء في جميع المناسبات الوطنية، وتخصيص يوم وطني للعلم يحتفى به بالعلماء والمبدعين والمفكرين وتكريمهم بصورة لائقة.

١٦ تسمية بعض الكليات والمراكز العلمية والمختبرات والقاعات الدراسية بأسماء كبار علماء العراق والأساتذة الجامعيين، ولاسيما من خدموا هذه المؤسسات سنين طويلة وتركوا فيها آثارا طيبة، ليكون هذا التكريم قدوة حسنة للأجيال القادمة.

١٧- العمل على تنويع مصادر التعليم العالي وبرامجه وأنماطه وأساليبه.

١٨- إبعاد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عن الصراعات السياسية والدينية والقومية، وجعلها حرما آمنا.

١٩- رصد التخصيصات المالية اللازمة لبناء الجامعات بما يليق بمكانة العراق الحضارية.

٢٠- رصد التخصيصات المالية اللازمة لشراء الأجهزة المختبرية والمعدات العلمية وجميع اللوازم الدراسية التي تتطلبها العملية التعليمية، وبما يواكب حركة تطور العلوم والمعارف المختلفة.

٢١- فسح المجال لإنشاء جامعات خاصة، تؤسسها جمعيات أو مؤسسات علمية أو ثقافية، على أن ينظم عملها بقانون، وأن لا تتعارض أهدافها ومهامها مع ثوابت بلادنا الوطنية وموروثها الحضاري.

٢٢- السعي لتوأمة الجامعات العراقية مع جامعات عالمية عريقة.

٢٣- توطيد علاقات جامعات العراق بالجامعات العربية والإسلامية من منظور وحدة الثقافة والأهداف.

٢٤- إستكمال فتح الجامعات في جميع محافظات العراق من منطلق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

الخاتمـــة

التعليم ولاشيء سواه يمكن أن يفـضي إلـــى تقـدم حـضاري أو إقتصادي في أي بلد من البلدان. فبدون نظام تعليمي راقٍ، لا يمكن أن تنهض الأمة وتزدهـر. ومن هـذا المنطلق لابد من بذل جهود حقيقية للنهوض بالتعليـم العالي في بـلادنا، لإعادة ما دمرته آلة الحـرب، ومارافقها وأعقبهـا من أعمال تخريب شامل طـال جميع الجامعـات والمؤسسـات التعليميـة في العـراق، فضلا عن التصفيات الجـسدية للعلماء والمبدعين والمفكرين، وهجـرة الآلاف من أساتذة الجامعـات إلى خارج الوطن. تناولت هذه الدراسة أبرز متطلبات النهوض بالتعليم العالي في العراق في أعقاب غزوه وإحتلاله.

المصـــادر العلميـــة

١. جريو، داخل حسن

أوراق جامعية

منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ٢٠٠٥ م.

٢. جريو، داخل حسن

دراسات في التعليم الجامعي

منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ٢٠٠٥م.

٣. www.abet.org

٤. اغتيال العقول العراقية...الأهداف والخلفيات

شبكة الإنترنت للإعلام العربي،٢٠٠٦.